

ستتضاعف سرعة خدمة الاتصالات ٨ مرات خلال ١٢ شهراً نحاس: عدد المشتركين يرتفع إلى ٧٢٠ ألفاً بزيادة ١٩٪



نحاس والى جانبه حب الله في المؤتمر الصحفي (على علوش)

ستتضاعف في مدة مقدرة بـ ١٦ شهراً. أما مدة تنفيذ المراحل الثلاث الأخرى فهي أقصر، لذلك ستطلق تباعاً حتى ينتهي التنفيذ في خلال فترة ١٦ شهراً. وهو ما يستدعي وضع أنظمة جديدة للتعرفات».

أضاف نحاس «يعني كل هذا، إنه قبل نهاية السنة، أو خلال ٦ أشهر كأقصى تقدير، سيتمكن اللبنانيون من الحصول على مضاعفة نوعية وسرعة خدمة الاتصالات. ففي خلال ١٢ شهراً ستتضاعف السرعة ٨ أضعاف، وستتضاعف ٤٠ مرة بعد ١٦ شهراً أي في نهاية السنة ٢٠١١. علماً أن السرعة الوسيطة الفعلية الراهنة هي ٢٥٦ كيلوبت، وسترتفع إلى ١٥ ميغابيت عند الانتهاء من تنفيذ المشروع».

الجيل الثالث في الخليوي

وفي مجال الخليوي، قال نحاس «نحن في طور تنفيذ الانتقال إلى الجيل الثالث الذي يتم تصميمه لكي يؤمن سرعة ٢٠ ميغابيت بدءاً من الفصل الأول من السنة ٢٠١١. وسيصبح في إمكان المشترك أن يحصل على هذه السرعة عبر الخليوي أو من خلال وصل الكمبيوتر العائد له بجهاز الخليوي، وهذا يستدعي بدوره نظام تعرفات جديدة».

وأشار إلى أن خفض أسعار التخابير ليلاً بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المئة على البطاقات المدفوعة مسبقاً، أظهر في خلال أسبوعين من بدء تطبيقه، تحسناً لافتاً بحيث تضاعفت نسبة المشتركين الذين يستخدمون الهاتف الخليوي في أوقات الليل أي في فترة الخفض.

ولفت نحاس إلى أن «المعطيات تظهر أن عدد المشتركين في الهاتف الخليوي ارتفع من مليونين ٢٨٨ ألفاً في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٩، إلى مليونين ٧٢٠ ألفاً، أي بزيادة تقارب ١٩ في المئة، وارتفع في الفترة نفسها، عدد المشتركين في الهاتف الثابت من ٧٩٦ ألفاً إلى ٨٢٤ ألفاً، أي بنسبة ٤ في المئة. وفي الفترة نفسها، أضيفت ١٩٤ محطة إرسال لتحسين التغطية في الخليوي».

وعن الخرق الإسرائيلي في قطاع الاتصالات، قال نحاس: «يسمح تطور تقنيات الاتصالات بفتح آفاق هائلة لاستخدامات عديدة، لكنها تعرّض أيضاً إلى اختراقات. الاختراقات الإسرائيلية حاصلة والأجهزة المعنية تحقق فيها، إنما في ما يخص مسؤولياتنا المباشرة فنعمل على درس ومسح كاملين لكل الشبكة للتأكد من خلوها من أي أجهزة تم زرعها تسلاً».

التطورات التقنية. وكذلك مع دول عربية وأجنبية وخصوصاً مع سوريا وفرنسا التي للبنان مصالح مشتركة معها من خلال شركة سويتيل الملوكية مناصفة بين «فرنس تلكوم، والدولة اللبنانية، إضافة إلى السويد ومصر ودول أخرى».

السعات الدولية

وحول ماهية التطورات المحققة في قطاع الاتصالات، قال نحاس «في بداية هذا العام، كان حجم السعات الدولية المتاحة للبنان سواء كان استخدامها للصوت أو للبيانات، ١٠٢٥ جيغابيت فأصبحت اليوم ٢٠٥ جيغابيت، أي زادت مرتين. وستضاف في الاستخدام وصلتان قبل نهاية السنة: -أولى الوصلتين كابل «قدموس» الذي يربط لبنان وسوريا بقرص ومنها إلى باقي العالم، وسيفر هذا الكابل بين تشرين الثاني وكانون الأول المقبلين سعة إضافية تبلغ ٢١٠ جيغابيت، وبذلك تكون السعة من خلال هذا الكابل قد زادت ١٦٨ مرة».

وفي الوقت نفسه، سيتم تشغيل كابل IMEWE الآتي من الهند إلى الخليج العربي فمصر، ليقيم إلى فرعين واحد إلى طرابلس وثان إلى أوروبا، وسيفر في بداياته ١٢٠ جيغابيت، وبذلك تزيد القدرة ١٠٠ مرة إضافية، بمعنى أن حجم السعات الدولية سيزيد ٢٦٨ مرة، علماً أن سعة كابل IMEWE، القابلة للتوسعة تدريجياً، هي ١٢٨٠ جيغابيت، وعند الوصول إلى هذا المستوى تكون السعات الدولية للبنان قد زادت ١٢٦٨ مرة بالمقارنة مع ما كانت عليه بداية هذا العام».

وأشار نحاس إلى أنه «قبل نحو شهر ونصف شهر، تم تزييم مجموعتين من أوامر الشغل أي من توصيلات الشبكة إلى أبنية حديثة طال انتظار أصحابها وسكانها، بلغت ٢٠٠٠ أمر شغل. فتسارع حركة البناء في الفترة الفائتة جعل الطلب يفوق قدرة الإدارة وهيئة أوجيه على تلبية هذه الطلبات، فتراكمت، وتأذى المواطنون لأنهم اضطروا للانتظار لفترات طويلة».

الـ DSL

ولفت نحاس إلى أن «المرکز الخدمية بالانترنت السريع DSL زادت بواقع ٨١ مركزاً، فأصبحت ١٧٠ مركزاً مخدموا بالـ «أس. أل» DSL. وسيتم تجهيز المراكز الباقية قبل نهاية السنة. تبقى النقطة الأهم، أضاف نحاس، ربط كل الاستراتيجيات

قال وزير الاتصالات شربل نحاس: «ارتكزنا في إطار مقاربة قطاع الاتصالات على فكرة أساسية تقضي بنقل القطاع من مرحلة الندرة إلى مرحلة الوفرة. فشروط اللعبة تتغير عند وجود الوفرة في تقديم الخدمة الأساسية، ولا تعود للاحتكار مرتكزات، ويفقد التهريب، أي الأنشطة غير الشرعية، مبررات استمراره، تماماً كما يزول التهريب عندما عديدة ليتقلوا إلى تقديم خدمات جديدة بدل التركيز على التعويض عن الخدمات الأساسية».

كلام نحاس جاء خلال مؤتمر صحفي عقده في مكتبه في الوزارة أمس، تناول فيه التطورات في قطاع الاتصالات، بحضور المدير العام للإتشاء والتجهيز ناجي اندراوس ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإجابة عماد حب الله.

أضاف نحاس: «أوردنا في البيان الوزاري عنوانين عن الاتصالات: هيكلية القطاع، والسير دون إبطاء في توسيع الخدمات الأساسية وصولاً إلى الحزمة العرضية BroadBand».

وقال «بحكم منطلق الندرة، تحول قطاع الاتصالات إلى موضوع منازلات سياسية وتجارية مختلفة، وأدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار وتدن في النوعية، وهما نتيجة للوضع الاحتكاري. كما أدى إلى تخلف لبنان عن البلدان المشابهة وعن تطورات تكنولوجية متاحة في مجالات عدة، في الاستخدام الفردي، كما في الحكومة الإلكترونية والتعليم والصحة وخدمات عديدة في مجالات الأعمال والشركات».

ولفت نحاس إلى أن «البعض عاب علينا أننا لم نكثر على مدى بضعة أشهر الطلقات الإعلامية في مجال الاتصالات. كان الهدف من ذلك فتح الأفاق. تم بحث هذا الموضوع في هذه الفترة مع مختلف المعنيين، أي مع الشركتين اللتين تشغلان الهاتف الخليوي، ومع المؤسسات التي تستخدم بكثافة أنظمة المعلومات من إعلام وجامعات وإدارات، ومع الموردين أي مصنعي المعدات، ومع الهيئة المنظمة للاتصالات، ومع هيئات منظمة ستعقد مؤتمراً في بيروت قبل نهاية العام، ومع منظمات دولية وخصوصاً البنك الدولي وهناك عمل مستمر معه لبلورة قواعد العمل الجديدة، كذلك تم بحث الموضوع مع الاتحاد الدولي للاتصالات الذي سيعقد خلال بضعة أيام دورته في المكسيك، ومع منظمة الألياف الضوئية إلى المنازل FTTH، ومع الجامعة العربية ومع الاتحاد الأوروبي، علماً أن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي قدما هبات إلى الهيئة المنظمة للاتصالات لإساعتها على استيعاب